

١٤٢٩
١٤٣٠

١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

نظرية الأصل والفرع في النحو العربي

عميد كلية الدراسات العليا
د. محمد حسن عواد

حسن خميس سعيد الملح

إشراف الدكتور

محمد حسن عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

ذو الحجة / ١٤١٥ هـ

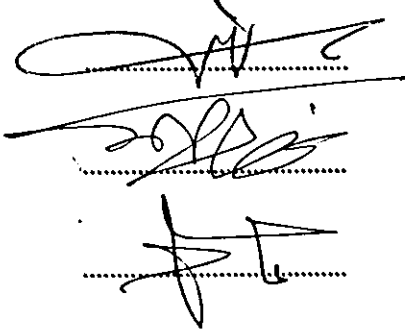
أيار / ١٩٩٥ م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٩٥ م وأجيزت

٩٥ ٧/١
١٢ ١/٤

التوقيع

أعضاء اللجنة:



- ١- الدكتور محمد حسن عواد (رئيساً ومشفراً)
- ٢- الأستاذ الدكتور نهاد الموسى (عضواً)
- ٣- الدكتور إسماعيل أحمد عميرة (عضواً)

الإهداء

إلى الذين أحملهم في قلبي دائماً
أمي وأبي
وأختي وإخوتي
إلى الذين أمدوني بدفء حبههم وتحملوا انشغالي عنهم، راجياً أن
يتقبلوا مني ثمرة التعب بقبول حسن.

حسن

الشكر

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذاي المشرف الدكتور محمد حسن عواد الذي أخذ بيدي في مسالك البحث العلمي مرشداً ومشجعاً ومشرفاً، وزاد على ذلك ما تجود به أريحية عالم من خلق عظيم. ويسعدني أن تشرف البحث بمناقشة مغنية له من عالمين جليلين لهما إسهامات متميزة في الدراسات اللغوية، وهما الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والدكتور إسماعيل أحمد عمايرة.

كما يسعدني أن أعترف بالفضل، وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية، وكل من مدّ لي يد العون والمساعدة من الأحبة والأصدقاء، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الأهداء
د	الشكر
هـ	فهرس المحتويات
جـ	الملخص باللغة العربية
١	التمهيد
٢	الأصل والفرع في الدراسات اللغوية
٢	الأصل والفرع في علم الدلالة
٣	الأصل والفرع في علم أصوات العربية
٥	الأصل والفرع في علم الصرف
٧	الأصل والفرع في علم العروض
٨	الأصل والفرع في علم البيان
١٠	الأصل والفرع في علم المعاني
١١	الأصل والفرع في علم النحو
١٢	الفصل الأول
١٣	نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها
١٣	فكرة الأصل والفرع في النحو العربي
١٣	ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النحو
١٩	الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي
٢٣	أثر منهج ابن أبي إسحاق في تلامذته
٢٧	مناقشة دور الفراء في وضع علم أصول النحو
٣٢	الأصل والفرع عند ابن السراج
٣٥	الأصل والفرع عند الزجاجي
٤١	الأصل والفرع عند أبي علي الفارسي
٤٨	فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو
٤٨	ابن جنبي وعلم أصول النحو
٥٢	ابن الأنباري وعلم أصول النحو
٥٤	السيوطي وعلم أصول النحو
٦٠	يحيى الشاوي وعلم أصول النحو
٦١	تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو
٦٣	الفصل الثاني
٦٤	مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي
٦٥	المعنى اللغوي لكلمة «أصل» وكلمة «فرع»
٦٩	معاني الأصل والفرع في النحو

٦٩	أصل الكثرة
٧٠	الكثرة المطلقة
٧١	الكثرة النسبية
٧٥	أصل الاستحقاق
٧٥	أصل العمل
٧٨	أصل الإعراب
٧٩	أصل البناء
٨١	أصل التجرد من العلامة
٨١	قضية التذكير والتأنيث
٨٤	قضية التنكير والتعريف
٨٤	قضية المفرد والمثنى والجمع
٨٥	قضية الإيجاب والنفي
٨٨	أصل القاعدة
٩٤	أصل الباب
٩٩	الأصل التاريخي
١٠٥	أصل الوضع
١٠٦	أصل وضع اللفظ المفيد
١٠٩	أصل وضع التركيب الصحيح
١١٣	أصل التقدير
١١٩	رأي ابن مضاء في أصل التقدير
١٢٢	موقف المحدثين من أصل التقدير
١٢٣	المعارضون للتقدير
١٢٧	المؤيدون للتقدير
١٣٠	أصل فكرة الأصل والفرع
١٣٧	الفصل الثالث
١٣٨	الأصل والفرع في علم أصول النحو
١٣٨	مفهوم علم أصول النحو
١٣٩	أدلة النحو الاجمالية
١٤٦	أدلة النحو الأصول
١٤٦	السماع
١٤٧	تعريف السماع
١٤٩	اختيار المسموع
١٥٢	اطراد المسموع
١٥٣	حجية لغة المسموع
١٥٤	المسموع بين الثبات والتطور
١٥٦	القياس
١٥٦	تعريف القياس

١٥٩	أركان القياس
١٥٩	الأصل (المقيس عليه)
١٦٠	شروط الأصل المقيس عليه
١٦٤	الفرع (المقيس)
١٦٥	العلة
١٦٩	الحكم
١٧٠	صور القياس
١٧٠	قياس فرع على أصل
١٧٣	قياس فرع على أصل مقدر (الأصل المرفوض)
١٧٤	قياس فرع على فرع (فرع الفرع)
١٧٥	قياس أصل على أصل (التقارض)
١٧٦	قياس النظير على النظير
١٧٧	قياس النقيض على النقيض
١٧٨	قياس الأصل على الفرع
١٧٩	دلالة صور القياس
١٧٩	نسبية الأصلية
١٨٢	تسوية الأحكام النحوية
١٨٢	مفهوم الأصل في القياس الشكلي
١٨٤	رأي الباحثين المحدثين في القياس الشكلي
١٨٦	أدلة النحو الفروع
١٨٦	الإجماع
١٨٦	تعريف الإجماع
١٨٨	حجية الإجماع
١٩٠	الاستصحاب
١٩٤	الاستحسان
١٩٤	تعريف الاستحسان
١٩٦	حجية الاستحسان
١٩٧	القواعد الكلية
١٩٨	الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حق الأصل
١٩٩	يتصرف في الأصل ما لا يتصرف في الفرع
٢٠٠	العوض والمعوّض لا يجتمعان
٢٠٣	ثبت المصادر والمراجع
٢٢٢	الملاحق
٢٢٣	فهرس الآيات
٢٢٤	فهرس أطراف الحديث
٢٢٥	فهرس الشعر
٢٢٦	الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص

نظرية الأصل والفرع في النحو العربي
حسن خميس سعيد الملخ
إشراف
الدكتور محمد حسن عواد

هدف البحث إلى دراسة نشأة نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، وتطور مفهوميها، وصولاً إلى تبين أثرها الإيجابي والسلبي في النحو؛ لأنها تظهر بوضوح في جلّ أبوابه، وهي عماد القياس النحوي، متبنياً المنهج التاريخي إلا حيثما دعت الحاجة العلمية المنهجية إلى غيره، وجاء البحث في تمهيد وثلاثة فصول.

أمّا التمهيد فعرض لنظرية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية القديمة من دلالية وصوتية وصرفية وعروضية وبلاغية، وأظهر أنها منهج شامل معتمد في الدراسات اللغوية كافة لا في النحو وحده بمعان مختلفة.

ودرس الفصل الأول نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها، ورأى أنها ولدت مع نشأة النحو العربي منهجاً من مناهج تقعيد العربية، وأضحت نظرية عندما أصبحت واسطة علم النحو وعلم أصوله الذي عمله ابن جني على نحوٍ من الضبط والتقنين لا الاختراع متهدياً بعلم أصول الفقه الإسلامي بعد أن رأى تضخم النحو بالحديث عن العلل والعوامل والأصول.

وأوضح الفصل الثاني معاني الأصل والفرع في النحو العربي، فرأى أن الأصل يطلق ويراد به الكثرة، أو ما يستحقه الشيء بذاته، أو غير المعلم، أو قاعدة الباب النحوية السابقة على القيود والتفريعات، أو أداة الباب الرئيسية إن كان للباب عدة أدوات، أو الطور التاريخي السابق، أو الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد والتركيب الصحيح. وينشأ عن هذه المعاني للأصل التقدير الذي تقتضيه صناعة النحو؛ لهذا عرضت لموقف العلماء قديماً وحديثاً من هذه الأصول في ضوءه، وانتهى الفصل إلى

-ط-

أن النحاة أخذوا أنفسهم بنظرية الأصل انسجاماً مع فكرهم الإسلامي، ولا سيما عقيدة التوحيد «الأصل».

وخصّص الفصل الثالث لدراسة نظرية الأصل والفرع في علم أصول النحو، ورجّح البحث أنّ أصول النحو أدلته الإجمالية، وقواعده الكلية، وقد نسج على هدي علم أصول الفقه الإسلامي متأثراً بمناهجه، فدرس البحث السماع والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان مُبرزاً صورَ الأصل فيها، ومعانيه في القياس، وختم الفصل بالحديث عن قواعد أصول النحو الكلية التي يتخرج عليها الكثير من الفروع النحوية.

وأخذ البحث نفسه ببيان الأثر الإيجابي والسلبي لكل ظاهرة من ظواهر الأصل والفرع في مكانها من البحث تجنّباً للتكرار.

التمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الأصل والفرع في الدراسات اللغوية

يدور مصطلحا الأصل والفرع دوارناً ظاهراً في علوم اللغة العربية، من جهة الدلالة، والصوت، والصرف، والعروض، والمعاني البلاغية والبيانية.

الأصل والفرع في علم الدلالة:

رأى اللغويون الكلمة شجرةً دلاليةً ثابتة الأصل لها فروع تنمو وتكبر وتتشابك بمرور الأيام^(١)، كقول ابن قتيبة^(٢): «أصل قضى: حتم، كقول الله عز وجل: ﴿فِيمُسِكِ الْتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾^(٣) أي: حتمه عليها، ثم يصير الحتم لمعان، كقوله: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾^(٤) أي: أمر، لأنه لما أمر حتم بالأمر. وقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٥) أي: صنعهن، قال أبو ذؤيب^(٦):

وعليهما مسرودتان قضاهما داودُ أو صنعُ السوايحِ تُبعُ.

أي: صنعهما داودُ وتُبع. وقال الآخر في عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٧):

قَضَيْتَ أموراً ثم غادرتَ بعدها بوائجَ في أكمامها لم تُفتقِ

- (١) انظر مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٢، الكويت، سنة ١٩٩٥م، ٩٠.
- (٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٥٤م، ٣٤٢-٣٤٣.
- (٣) سورة الزمر، آية ٤٢.
- (٤) سورة الإسراء، آية ٢٣.
- (٥) سورة فصلت، آية ١٢.
- (٦) انظر ابن جنّي، عثمان بن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندايي، ط١، دار القلم، ٧٦١/٢.
- وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٥٩/٣.
- (٧) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (كم)، دار صادر، بيروت.

أي: عملت أعمالاً؛ لأن كل من عمل عملاً، وفرغ منه، فقد حتمه وقطعه، ومنه قيل للحاكم: قاضٍ، لأنه يقطع على الناس الأمور ويحتم، وقيل: قضي قضاؤك، أي: فرغ أمرك. وقالوا للميت: قد قضى: أي فرغ. وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد.^(١)

ورأى اللغويون أن تعدد لغات الكلمة الواحدة له أصل تفرعت منه اللغات، فقد جاء في «لُدُن» ثمانى لغات: يقال: لُدُنٌ، ولُدَا، ولُدٌ بفتح الفاء وضمّ العين، ولُدٌ بضمّهما، ولُدُنٌ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون، ولُدُنٌ بفتح النون، ولُدٌ بفتح الفاء وسكون العين. فأما لُدُنٌ بفتح الفاء وضمّ العين فهو الأصل لكثرتة، وشهرته، وورود التنزيل به^(٢). فاعتبار التأصيل وصفي إحصائي.

الأصل والفرع في علم أصوات العربية:

قسم سيبويه أصوات اللغة العربية إلى أصول وفروع، فقال: «أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء،

(١) بني ابن فارس، معجمه على فكرة الأصل والفرع، إذ كان يعرض المعنى الأصل للمادة اللغوية، ثم يذكر بعضاً من فروعها الدلالية. انظر ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٦هـ، ٢/١.

(٢) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٧/٢. والرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٧٨م، ٢٢١/٣. والخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ «التخمير»، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م، ٢٨١-٢٨٠/٢.

والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها، وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تُستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء. وهذه الحروف التي تُمتمُّها اثنين وأربعين، جيدها وردبئها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتَبَيَّنُ إلا بالمشافهة»^(١).

ولعل سيبويه وأتباعه بنوا تأصيل الحروف الأصول على الشكل الكتابي لوجود صورة كتابية للحروف الأصول، إضافة إلى أنها الحروف المتفق عليها عند العرب كافة^(٢).

ورأى الدكتور كمال محمد بشر أن «مسألة التفضيل بين الأصوات مسألة مشكوك فيها، ولا يأخذ بها العلم الحديث، ولكنها «نظريّة الأصول» عند علماء

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ٤٣١/٤-٤٣٢. وانظر المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٢/١-١٩٤. وابن السراج، محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق مصطفى الشومي، مؤسسة أبردان، بيروت، ١٩٦٥م، ١٦٥-١٦٦. وعبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم، القاهرة، سنة ١٩٤٦م، ١٣١-١٣٥.

(٢) طنطاوي دراز، في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦م، ٢٧٦.

العربية هي التي وضعتهم هذا الوضع غير المسلّم به»^(١).
والدكتور كمال بشر من أصحاب المنهج الوصفي لهذا يوجه عنايته إلى وصف
اللغة كما هي.

الأصل والفرع في علم الصرف:

توسل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية كظاهرة
الاشتقاق، إذ عرف الرّماني الاشتقاق بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه
على الأصل^(٢). وبين العكبري أنّ الأصل ههنا يُراد به الحروف الموضوعة على
المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ
إليه معنى زائدٌ على الأصل^(٣)، وقال ابن يعيش: «الأصل الحروف
اللازمة للكلمة كيف تصرفت»^(٤)، مما يفسّر قول الصرفيين: المشتق فرع على

(١) كمال محمد بشر، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٧م، ٧٦.

(٢) الرّماني، علي بن عيسى، الحدود، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م، في كتاب:
رسالتان في اللغة، ٦٩. وانظر العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، مسائل خلافة في
النحو، تحقيق محمد خير الطواني، مجهول الناشر ومكان النشر وبلا تاريخ، ٧٣.

(٣) العكبري، مسائل خلافة في النحو، ٧٣-٧٤. وانظر العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن
الحسين، التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،
ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ١٤٤.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١،
المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٢م، ١٠٨.

(احترم) ونحوه، وتلفظ طاء في (اصطبر) ونحوه^(١)؛ ولهذا قال ابن فارس: «تولد الطاء لعله»^(٢).

الأصل والفرع في علم العروض:

يظهر الأصل والفرع بوضوح في العروض العربي، إذ يقوم الشعر العربي على عشر تفعيلات أصول هي: فعولن، وفاعلن، ومستفعلن، وفاعلاتن، وفاع لاتن، ومستفع لن، ومفاعلتن، ومُتَفَاعِلن، ومفعولات، ومفاعيلن^(٣)، قال الزمخشري: «فهذه هي الأصول التي بُنيت أوزان العرب عن آخرها عليها، ولا يشذ منها شيء عنها، ولكل واحد من هذه الأصول فروع تتشعب منه» ثم ذكر الفروع الخاصة بكل نفعيلة^(٤).

ويتكون كل بحر من أصل نظري من التفعيلات في الدائرة العروضية يمكن أن يأتي عليها البيت الشعري كبحر الكامل، فأصله العروضي:

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ

ويتحقق هذا الأصل في الشعر، كقول الشاعر:^(٥)

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكْرَمِي

(١) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م، ١٥.

(٢) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى

الشويمي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، ١٩٦٣م، ٧١.

(٣) انظر الدماميني، محمد بن أبي بكر المخزومي، العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرأمة، المطبعة

العثمانية، القاهرة، ١٨٨٥م، ١٠. وانظر رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض

والقوافي، ط١، جامعة بغداد، بغداد، سنة ١٩٨٦م، ٣٠.

(٤) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض، تحقيق بهيجة باقر

الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، سنة ١٩٦٩م، ٦٣-٧٥.

(٥) انظر الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحساني حسن

عبدالله، عالم المعرفة، بيروت، ٥٨.

(احترم) ونحوه، وتلفظ طاء في (اصطبر) ونحوه^(١)؛ ولهذا قال ابن فارس: «تولد الطاء لعله»^(٢).

الأصل والفرع في علم العروض:

يظهر الأصل والفرع بوضوح في العروض العربي، إذ يقوم الشعر العربي على عشر تفعيلات أصول هي: فعولن، وفاعلن، ومستفعلن، وفاعلاتن، وفاع لاتن، ومستفع لن، ومفاعلتن، ومُتَفَاعِلُنْ، ومفعولات، ومفاعيلن^(٣)، قال الزمخشري: «فهذه هي الأصول التي بُنيت أوزان العرب عن آخرها عليها، ولا يشذ منها شيء عنها، ولكل واحد من هذه الأصول فروع تتشعب منه» ثم ذكر الفروع الخاصة بكل تفعيلة^(٤).

ويتكون كل بحر من أصل نظري من التفعيلات في الدائرة العروضية يمكن أن يأتي عليها البيت الشعري كبحر الكامل، فأصله العروضي:

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ

ويتحقق هذا الأصل في الشعر، كقول الشاعر:^(٥)

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكْرُمِي

(١) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م، ١٥.

(٢) ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران، بيروت، ١٩٦٣م، ٧١.

(٣) انظر الدماميني، محمد بن أبي بكر المخزومي، العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرأمة، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٨٨٥م، ١٠. وانظر رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض والقوافي، ط١، جامعة بغداد، بغداد، سنة ١٩٨٦م، ٣٠.

(٤) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، القسطاس المستقيم في علم العروض، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد، سنة ١٩٦٩م، ٦٣-٧٥.

(٥) انظر الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحساني حسن عبدالله، عالم المعرفة، بيروت، ٥٨.

كثُر واستعمل حتى نُسِي أصله، وتُرِكَت حقيقته^(١).

ففي التشبيه يرى البلاغيون أن المشبه به أصل المشبه^(٢) وإذا قلب التشبيه غلب الفرع الأصل^(٣).

٤٥٧٢٨٧

وعرّف ابن الأثير الاستعارة، فقال: «جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما، يُكسَبُ بيان أحدهما بالآخر، ولا بُدّ للاستعارة من ثلاثة أشياء: مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة، والمستعار منه والمستعار له لفظان حُمِلَ أحدهما على الآخر في معنى من المعاني؛ هو حقيقيّ للمحمول عليه مجازي للمحمول. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٤) فهذا مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فالمستعار هو الاشتعال، وقد نقل من الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشيب قصدًا للإبانة، وأمّا المستعار منه فهو النار، والاشتعال لها حقيقة، وأمّا المستعار [له]^(٥) فهو الشيب، والاشتعال له مجاز^(٦)».

وفي الكناية عدول عن ظاهر معنى اللفظ إلى معنى آخر مقصود.

(١) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م، ٢٩٤.

وانظر السيوطي، المزهري، ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ٢١٧. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٥٦٣.

(٣) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦م، ٩٧.

(٤) سورة مريم، آية ٤.

(٥) ما بين معقنين زيادة يقتضيهما النص.

(٦) ابن الأثير، الجامع الكبير، ٨٣-٨٤.

كثُر واستعمل حتى نُسِي أصله، وتُرِكَت حقيقته^(١).
ففي التشبيه يرى البلاغيون أن المشبه به أصل المشبه^(٢) وإذا قلب التشبيه
غلب الفرعُ الأصل^(٣).

وعرّف ابن الأثير الاستعارة، فقال: «جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما،
يُكْسَبُ بيان أحدهما بالآخر، ولا بُدَّ للاستعارة من ثلاثة أشياء: مستعار، ومستعار
منه، ومستعار له، فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة، والمستعار
منه والمستعار له لفظان حُمِلَ أحدهما على الآخر في معنى من المعاني؛ هو حقيقي
للمحمول عليه مجازي للمحمول. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً﴾^(٤)
فهذا مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فالمستعار هو الاشتعال، وقد نقل من
الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشيب قصداً للإبانة، وأمّا المستعار منه
فهو النار، والاشتعال لها حقيقة، وأمّا المستعار [له]^(٥) فهو الشيب، والاشتعال له
مجاز^(٦)».

وفي الكناية عدول عن ظاهر معنى اللفظ إلى معنى آخر مقصود.

-
- (١) السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط ٢، دار
الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م، ٢٩٤.
 - وانظر السيوطي، المزهري، ١/٣٦٧-٣٦٨.
 - (٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ٢١٧. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٥٦٣.
 - (٣) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، تحقيق
مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦م، ٩٧.
 - (٤) سورة مريم، آية ٤.
 - (٥) ما بين معقنين زيادة يقتضيها النص.
 - (٦) ابن الأثير، الجامع الكبير، ٨٣-٨٤.

ونتفق مع الدكتور حمادي صمود بقوله: «إنَّ الأصل يمثّل العلامة الثابتة، والمعنى القارّ الذي ترجع إليه كلّ الأشكال الفرعية في التعبير، وإذ ذاك لا يزيد التعبير المجازي- المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية- على كونه إمكانية من جملة إمكانيات يمكن إخراج المعنى على مقتضاها، ويكاد دورها ينحصر في تجميله أو إضافة بعض الخصوصيات له كالتأكيد والمبالغة وما إليها»^(١)؛ لأنّ ردّ الفرع المجازي إلى أصله يحفظ للغة تماسكها ألفاظاً وتراكيب، فيبقى الأصل شجرة ثابتة تتشبّث بها الفروع مهما علت وطالت.

الأصل والفرع في علم المعاني:

علم المعاني من أقرب علوم اللغة العربية إلى النّحو نسباً؛ لأنّه تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره^(٢). والعلم الذي يضبط تراكيب الكلام هو النّحو^(٣).

والأصل الكبير في علم المعاني مناسبة المقال للمقام، أو ما يُعبّر عنه بمقتضى الحال، ويتحقّق هذا الأصل بعدّ القواعد النحويّة الوجوبيّة والجوازيّة أصولاً ثابتة من حيث النظم والتراكيب، أمّا من حيث المعنى فيبينى علم المعاني عليها، فأصل النهي طلب الكفّ على وجه يفيد الاستعلاء، لكنه يخرج لمعان فرعية أخرى كالدعاء، والنصح، والالتماس، وغيرها تبعاً لمقتضى حال الكلام.

(١) حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة، تونس، سنة ١٩٨١م، ٤٤٢.

(٢) السكاكي، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلميّة، ١٩٨٧م،

(٣) انظر السكاكي، مفتاح العلوم، ٧٥.

الأصل والفرع في علم النحو:

تجري فكرة الأصل في النحو جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة في اللغة العربية، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جردوا أصولاً نظرية شذوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحويّ أصلاً عاماً ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربّما أتوا بملامح تاريخية يكون السابق فيها أصلاً لللاحق أو غير المعلم أصلاً للمعلم.

وجعل النحاة أدلتهم فيما جاؤوا به من أحكام أصولاً ارتضوها، فكانت لأحكامهم أساساً كالقياس ونحوه. وأضافوا لهذه الأدلة أصولاً كلية تسمى بالقواعد الكلية، كوجوب انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حق الأصل. وكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته. وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلة والدليل والحكم.

ونرى بعد هذا التطواف القصير أنّ جمهرة اللغويين والصرفيين والعروضيين والبلاغيين اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجاً من مناهجهم في دراسة اللغة العربية بمختلف علومها، مما يدل أنّ هذا المنهج شامل معتمد في علوم العربية كافة، لا في النحو وحده.

ونرى أنّ الأصل يطلق ويراد به غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصور نظرياً، ولا وجود له في الواقع العملي كبعض الأوزان الصرفية، وقد يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة، وغيرها من المعاني.

الفصل الأول

نشأة نظرية الأصل والفرع وتطورها

ليس من السهل البحث في نشأة مصطلح ما، ومحاولة رصد تطوره عبر تاريخه؛ لأن المصطلحات -غالبًا- لا تحمل شهادة ميلادها، ولهذا فالبحث في تاريخ المصطلحات بحث محفوف بمزالق الخلط والخطأ، ويزداد صعوبة كلما اقتربنا من تحديد نقطة البداية للمصطلح؛ لذلك تبقى آراؤنا -غالبًا- عالية على قرائن ظنية الثبوت تدعمها بقدر ما تفسح المجال للآخرين للمناقشة والمخالفة.

ومصطلح الأصل والفرع كثير الدوران في كتب النحو إذ يبرز بوضوح في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه، المتوفى بحدود سنة ١٨٠هـ، ومع هذا فقد وُلد قبل ولادة كتاب سيبويه.

وُلد فكرة منهجية في دراسة النحو، ثم أصبح ركيزة علمية بارزة في علم أصول النحو، لذلك نرى أن نقسم دراستنا لهذا المصطلح إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: فكرة الأصل والفرع في النحو.

المرحلة الثانية: فكرة الأصل والفرع في علم أصول النحو.

أ- فكرة الأصل والفرع في النحو:

ارتباط فكرة الأصل والفرع بنشأة النحو العربي

يعود أقدم ذكر لمصطلح الأصل والفرع -في حدود علمنا- إلى الروايات التي

تحدث عن نشأة النحو العربي، فقد جاء في بعض الروايات^(١) أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- «أصل النحو» إذ «وضع أصوله» في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي خوفاً على اللغة العربية من اللحن الذي أصبح مشكلة تستدعي الحل، ثم جاء النحويون «فنقلوا الأصول وفرعوها».

وجاء في بعض الروايات أن أبا الأسود الدؤلي أول من «أصل» العربية، ووضع قياسها، واختلف إليه الناس يتعلمون منه العربية، «ففرع» لهم ما كان

(١) انظر المبرد، محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م، ٥. والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٨م، ٢٢٨-٢٢٩. وأبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، الأغاني، دار الكتب المصرية، مصر، ٢٩٧/١٢-٢٩٨. والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ٢١. واليغموري، أبو المحاسن يوسف بن أحمد، نور القيس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تحقيق رودلف زلهام، دار فرانتس شتاينر، ألمانيا، ١٩٦٤م، ٧.

وابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ٥٩-٦١. والتوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، البيانات والنخائر، تحقيق إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس، دمشق، ٢١٦/١. والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦م، ٣٩/١. والصنعاني، محمد بن علي بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق فخر الدين قداد، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ٢١. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، في كتاب رسائل في الفقه واللغة، تحقيق عبدالله الجبوري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م، ١٦٣، ١٦٥-١٦٦. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، منشورات الشريف الرضي، إيران، ١٤١١هـ، ١٨١. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشياء والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ١٢/١-١٣.

«أصله»، ووضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجرّ والجزم^(١). وجعل الزبيدي لتلامذة أبي الأسود الدؤلي دوراً في وضع الأصول، فقال: «فكان أول من أصل ذلك - أي علم النحو-، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجرّ والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب، وكان لأبي الأسود الدؤلي في ذلك فضل سبق، وشرفُ التقدّم، ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العليل»^(٢).

وتدل هذه الروايات على عدّة أمور، منها:

أولاً: لم تتفق الروايات على الواضع الأوّل للنحو العربي، وهي مسألة خارجة عن نطاق بحثنا أفاض الباحثون قديماً وحديثاً في مناقشتها^(٣). لكنّ ما يهمنا أن

(١) انظر ابن سلام، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،

١٩٨٠م، ١٢/١. وأبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم، ط٢، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م، ١١. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ١٢.

والسيوطي، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، ١٦٣. والسيوطي، المزهر، ٢/٣٩٨.

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ١٢-١٣.

(٣) انظر من القدماء: ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء.

تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م، ١٨-٢٣. والسيوطي، الأخبار المروية

في سبب وضع العربية، ١٦٣-١٦٧. ومن المحدثين: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر

النحاة، ط٢، ١٦-٢٣. ومحمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، ط١،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م، ٢٩-٦١.

نؤكد أن اللحن^(١) وحده ليس سبب وضع النحو، لأننا نميل إلى أن المسألة أكبر من لحن نحوي يغضب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أو أبا الأسود الدؤلي، أو غيرهما، إذ تتعلق المسألة بأهم أركان قيام الدولة الإسلامية، وهو القرآن الكريم، فحكم قراءة القرآن الكريم في صلاة الفرد باللغة العربية واجب شرعاً^(٢)، ومن الصعب أن يتعلم الأعجمي المسلم العربية بغير قواعد واضحة تهدف في الأساس الأوّل إلى تعليم لغة القرآن الكريم، ولعلّ هذا يفسّر لنا تدخل الخليفة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في الأمر -إن صحت الروايات التي تجعل له دوراً في نشأة النحو-؛ لأنّه بحكم منصبه يدرك أهمية تقعيد اللغة العربية، وربما لا يعدو دوره أن يكون إرادة خليفة نقّذها أبو الأسود الدؤلي على وجه ما.

ثانياً: لعل بعض الافتعال قد دخل هذه الروايات لأسباب مختلفة وأتفق مع أستاذه الدكتور جعفر عباينة إذ رأى أننا لا نستطيع أن نلغي قرابة نصف قرن من الجهود النحوية لأبي الأسود الدؤلي^(٣) وتلامذته^(٤) مدعين أن جهود أبي الأسود

-
- (١) انظر في اللحن انتشاره، ونشأته، وأقسامه، وأنواعه وخطره: طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م، ٤٥-١١٠.
 - (٢) انظر عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ١/٢٣٠. وأجاز الحنفية والمالكية الصلاة بغير العربية عند العجز عن تعلم العربية. انظر عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ١/٢٣٠، ولا يتحقّق العجز إلا بعد محاولة التعلّم أو ما شابه.
 - (٣) جعفر نايف عباينة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ط١، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م، ١٨.
 - (٤) نُسب وضع النحو لغير أبي الأسود من تلامذته، انظر السيرافي، الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمود إبراهيم البناء، ط١، دار الاعتصام، مصر، ١٩٨٥م، ٢٨، ٤٠. وابن النديم، الفهرست، ٥٩، ٦٠.

الدولي «حديث خرافة»^(١)، «اخترعه بعض فقهاء المذهب البصري»^(٢)، ثم ندخل التاريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه^(٣)، ويكون النحو العربي، قد وُلِدَ بأسنان.

لا يمكن إلغاء جهود أبي الأسود الدؤلي وتلامذته؛ لأنهم وضعوا شيئاً ما من النحو، كان على أقل تقدير مقدمة كافية لما أحدثه عبدالله بن أبي إسحاق وتلامذته.

ثالثاً: ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النحو العربي يدل على أنه كان حاضراً في ذهن النحوي الأوّل -أيّاً كان- بصورة من الصّور، فمبدع فكرة الأصل هو الواضع الأوّل للنحو العربي.

رابعاً: ما أصله واضع النحو، وفرعه النحويون من بعده، هو المنهج الوحيد الذي ورد ذكره في روايات نشأة النحو العربي مما يشير إلى أن النحو العربي قد بني على فكرة الأصل والفرع.

خامساً: أتفق مع الدكتور عفيف دمشقية بأن كلمة «أصل» و«فرع» لا تعني أصول النحو كما هي معروفة اليوم، وأنّ أبا الأسود الدؤلي أو غيره من تلامذته راح يتوسّع فيها شرحاً وبسطاً وبيان علل^(٤). ونأخذ برأي ابن خلدون بأن النحاة استنبطوا من مجاري كلام العرب قوانين لتلك الملكة -أي النطق بالعربية سليقة- مطّردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط١٠، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢/٢٨٥.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة مستشرقين، ترجمة أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، ط٢. دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٩م، ١/٤٢٢.

(٣) بروكلمان، كارل، تاريخ الأب العربي، ترجمة عبد الحلیم النجار، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ٢/١٢٨.

(٤) عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١م، ٨٩.

بالأشباه مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع^(١).

ويغلب على ظننا أنّ أبا الأسود الدؤليّ وتلامذته توصلوا إلى الأمور التالية:

١- أصل مقيس عليه وهو كلام العرب.

٢- قاعدة شبه كلية استنبطت من استقراء كلام العرب.

٣- ما يشبه كلام العرب المستقراً يأخذ حكمه بتطبيق القاعدة شبه الكلية عليه.

فالأوّل أصل استنباط إجماليّ، والثاني أصل قاعدة، والثالث فرع مقيس على

القاعدة بجامع الشّبّه. وليس لنا على هذا الجهد الرائع لأبي الأسود الدؤليّ وتلامذته إلا أمران فقط:

أولهما: عدم تحديد كلام العرب الذي تؤخذ منه اللغة تحديداً دقيقاً، وهو سبب المشكلة التي ستعرف باسم «السماع».

ثانيهما: عدم ذكر مصير غير المقيس من الشاذّ ولا سيّما أنّ مفهوم الكثرة غير محدد بدقة، ولعلّ انشغال النحاة بما يطرد من كلام العرب وينقاس يغفر لهم تهاونهم في حسم قضية الشاذّ.

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م،

٤٧٠. ورأى عبد الفتّاح الحمون رأياً مشابهاً له. انظر عبد الفتّاح الحمون، فن الإملاء في العربيّة، ط١،

دار عمّار، الأردن، ١٩٩٢م، ٨٥.

الأصل والفرع عند ابن أبي إسحاق الحضرمي:

يتبوأ عبدالله بن أبي إسحاق المتوفى في حدود سنة ١١٧هـ^(١) مكانة بارزة في تاريخ النحو العربي، فقليل عنه: «أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل»^(٢)، وكان يُقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرع النحو وقاسه^(٣)، ولعله أقدم نحويّ يرد اسمه في الكتب النحوية^(٤)؛ لذلك يدخل النحو معه دائرة التاريخ الصحيح^(٥).

ويغلب على ظنيّ أن القياس كان معروفاً قبل ابن أبي إسحاق^(٦) لآتته من طبيعة العقل البشري، وما السليقة إلا تجريد تلقائي لمعايير يقاس عليها الكلام، فاذا انحرف عنها لحن.

- (١) انظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ٢٨. والفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م، ١٠٤.
- (٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١٤/١. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ٣١. والأزهري، محمد ابن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العامة للتأليف والبناء والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ٨/١. والفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ١٠٤.
- (٣) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ٣١. اليعقوبي، نور القبس، ٢٤. والسيوطي، المزهري، ٣٩٨/٢.
- (٤) قطع بهذا الرأي إبراهيم مصطفى في مقالته: في أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٥٥م، ١٤٠.
- (٥) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ١٢٨/٢.
- (٦) فهم بعض الباحثين من عبارة «مدّ القياس» أن ابن أبي إسحاق أول من استعمل القياس، وهو قول فيه نظر؛ لأنني أفهم من «مدّ القياس» غير ما فهموا. منهم، محمد خير الحلواني، الخلاص النحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م، ١٥. ومنى إلياس: القياس في النحو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ١١-١٢.

ومدّ القياس ليس اكتشافاً بل المقصود به طرد القاعدة^(١) وليس وضع القياس؛ لأنّ مدّ القياس مرحلة تالية لاكتشاف القياس، إذ يغلب على ظننا أنّ ابن أبي إسحاق قام بتطبيق القاعدة شبه الكلية التي استنبطها الجليل الذي سبقه بالاستقراء الناقص لبعض النصوص اللغويّة، وجعل من قواعده معياراً للصواب النحويّ، فانتقد الفرزدق عندما سمعه ينشد:^(٢)

وَعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

وقال له: على أيّ شيء ترفع «أو مجلّف»؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك^(٣). ويروى أنّه قال للفرزدق عندما سمع قوله:^(٤)

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ الْقُطْنِ مَنْشُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْجَلُنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزَجِّي مَخْهَا رِيرِ
أَخْطَأْتُ، أَمَّا هِيَ «رِيرٌ»، وَكَذَلِكَ قِيَاسِ النَّحْوِ^(٥).

فابن أبي إسحاق أعمل القاعدة النحويّة في شعر الفرزدق، وهو حجة، ولم يتورّع عن أعمال القاعدة النحويّة في شعر الجاهليين، إذ انتقد قول النابغة

-
- (١) مصطفى السقا، نشأة الخلاف في النحو، «مجلة مجمع اللغة العربيّة»، القاهرة، مج ١٠، ١٩٥٨م، ٩٦.
وعلي أبو المكارم، تاريخ النحو العربيّ حتّى أواخر القرن الثاني الهجريّ، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة ١٩٧١م، ٩٣. ومحمد خير الحلوانيّ، الخلاف النحويّ، ١٥. وعفيف دمشقيّة، تجديد النحو العربيّ، ١٢٥. وتمّام حسّان، الأصول، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٨م، ٢٥٦. وعبدالله الخثران، مراحل تطوّر الدرس النحويّ، دار المعرفة الجامعيّة، إسكندريّة، ١٩٩٣م، ٧٦، ٧٩.
- (٢) الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت، ٢١/٢. وانظر البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٧٩م، ٢٣٧/١.
- (٣) البغداديّ، خزانة الأدب، ٢٣٧/١.
- (٤) الفرزدق، ديوانه، ٢١٣/١. وأبو حيّان، محمد بن يوسف الفرناطيّ، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف الرّحمن، ط ١، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ١٥٦.
- (٥) المرزبانيّ، محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ٢٨. وأبو حيّان، تذكرة النحاة، ١٥٦.

الذبياني: ^(١)

فَبِتَّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ من الرُّقْشِ فِي أُتْيَابِهَا السَّمُّ نَاعِقُ
وقال: موضعها «ناقعاً» ^(٢).

وعلة القياس عند ابن أبي إسحاق ثبوت الحكم من استقراء كلام العرب ^(٣)، فيكون كلام العرب المطرد شاهداً على الحكم النحوي، وتكون العلة سمة من سمات المعيارية ^(٤) التي وجه إليها ابن أبي إسحاق.

وإذا كان جيل أبي الأسود الدؤلي قد توصل إلى الأصل والفرع، فإن ابن أبي إسحاق قد أضاف العلة بعد أن رسخ أصل القاعدة، مما جعل الدكتور عبدالله الخثران يعده «مبدع فكرة الأصل» ^(٥)، وهو رأي فيه نظر؛ لأن فكرة الأصل ولدت مع النحو قبل ابن أبي إسحاق لكن ابن أبي إسحاق رسخها بتوجيه النحويين إلى ما يطرد وينقاس ^(٦)، وفتح باب العلة، وقبل أن ينصرم القرن الهجري الثاني كان تلميذه يونس بن حبيب يقول عن علمه: «لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه» ^(٧).

وبين أيدينا نصّ لعلة لابن أبي إسحاق، أورده أبو عبيدة في كتابه: «مجاز

-
- (١) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، ٢٢٣.
 - (٢) والبغدادي، خزانة الأدب، ٤٥٧/٢.
 - (٣) البغدادي، خزانة الأدب، ٤٥٧/٢.
 - (٤) حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩١م، ١١٦.
 - (٥) أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية، والوصفية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩٠م، ٥٨.
 - (٦) عبدالله الخثران، مراحل تطوّر الدرس النحوي، ٧٩.
 - (٧) انظر ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١٥/١. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ٣٢.
 - (٧) انظر، القفطي، إنباه الرواة، ١٠٥/٢.

القرآن» قال فيه^(١): [زعم يونس عن أبي إسحاق، قال: أصل الكلام بناؤه على فعل، ثم يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد و الاثنین والجمع، كقولك: فعلتُ وفعلنا وفعلنَ وفعلوا، ويزاد في أوله ما ليس من بنائه، فيزيدون الميم في معطي بدلاً من الألف في أعطى، وإنما أصلها عاطي، ويزيدون في أوساط فعل افتعل وانفعل واستفعل، ونحو هذا، والأصل فعل، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل، فمن ذلك في القرآن ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾^(٢)، وإنما يريد الريح، فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم: «طوحتني الطوائح»^(٣)، وإنما هي المطاوح لأنها المطوَّحة، ومن ذلك قول العجاج: ^(٤)

يَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلْوُ الدَّالِّ

وهي من أدلى دلوه. وكذلك قول رؤبة: ^(٥)

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجَازِ لَيْلٍ غَاضِي

وهي من أغضى الليل: أي سكن.

جاء هذا النصّ اللافت بين معقفين مما يعني أنه غير موجود في النسخ

(١) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط ١، القاهرة، ١٩٦٢م، ٣٧٧-٣٧٦/١.

(٢) سورة الحجر، آية ٢٢.

(٣) لعله يشير إلى قول الشاعر:

لَيْبِكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْبِخُ الطَّوَائِحُ

أراد المطاوح لأنه جمع مطيحة مثل ملقحة واحدة لواقع، انظر سيبويه، الكتاب، ٢٨٨/١، ٣٦٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ٨٠/١.

(٤) العجاج، ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، المطبعة الثقافية، دمشق، ١٩٧١م، ٨٦. وانظر ابن منظور، لسان العرب (دلا).

(٥) انظر ابن منظور، لسان العرب، (عضا).

المخطوطة كلها، أو أنه من الحواشي التي أثبتتها المحقق في متن النص^(١)، ويشار أيضاً إلى سقط فيه، وهو كلمة (ابن)، ونضيف أننا لم نجد نحوياً عُرف باسم «أبي إسحاق» روى عنه يونس المتوفى في حدود سنة ١٨٣هـ^(٢).

وفي النص مصطلحات قليلة الدوران من مثل الواحد والاثنين والجميع ونحوها وهي ذائعة بأسماء أخرى مثل المفرد والمثنى والجمع، والمسند للضمائر، والمجرد والمزيد والمعتل.

ويعضد النص السابق - إن ثبتت نسبه لابن أبي إسحاق - اعتماد ابن أبي إسحاق فكرة الأصل^(٣) في قياسه وتعليقه، واحتججه بالقرآن الكريم، وكلام العرب.

أثر منهج ابن أبي إسحاق في تلامذته:

أثر منهج ابن أبي إسحاق القائم على القياس على المطرد في تلامذته، ولا سيما عيسى بن عمر الذي كان يقيس على الأكثر، ويطرد القاعدة حتى إذا اصطدمت القاعدة بكلام العرب طعن فيه كشيخه ابن أبي إسحاق^(٤).

وتذكر المصادر أن له كتابين في النحو أحدهما يُسمى «الجامع»، والثاني «الإكمال»^(٥)، ونظن ظناً وفاقاً للدكتور محمد خير الحلواني أن «الجامع» يوحى بلم شتات القاعدات النحوية التي نشرها أسلاف عيسى بن عمر أمثال ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعنبسة، وميمون، ولا يبعد أن يكون اسم كتابه الآخر «الإكمال» ذا

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن، مقدمة المحقق، ٢٨.

(٢) انظر ابن الأنباري، نزهة الألباء، ٥٠.

(٣) محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، ١٥٢. ومحمد عاشور السويح، القياس النحوي

بين مدرستي البصرة والكوفة، ط١، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨٦م، ١١٠.

(٤) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١٤/١-١٥.

(٥) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ٢٩ والفيروز أبادي، البلغة، ١٨٠.

إيحاء مشابه^(١)، ورُوي أنه وضع كتابه^(٢) على الأكثر ويوبه وهذبته وسمّى ما شدّ عن الأكثر لغات^(٣).

وتأثّر بمنهج ابن أبي إسحاق أبو عمرو بن العلاء في القياس على الأكثر إذ روي أنه قيل له: أخبرني عما وضعت مما سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات^(٤).

ورأى الدكتور كامل جميل ولويل أنّ «أسبق من وضع قواعد نحويّة هو أبو عمرو بن العلاء، فقد بحث ما يقرب من خمسين مسألة نحويّة، ووضع عشرين مصطلحا نحويًا تقريبًا، فله بحث في الاستثناء، وكاد، والتحقيق، والمعرفة والنكرة، والنسب، وحمل اللفظ على المعنى في العلة، والترخيم، والصرف ومنعه، وغير ذلك، وله في المصطلحات النحويّة. كم الخبريّة، والعطف، والصفة، والحال، والمشتق، والإضمار، والاختصاص، والتمييز وغيرها»^(٥).

في قول الدكتور كامل ولويل نظر؛ لأنّ جهود أبي عمرو بن العلاء مهما كانت لاتصل به إلى سبق النحاة في وضع قواعد نحويّة لأنّ في هذا الحكم شيئًا من الإجحاف بحقّ جيل أبي الأسود الدؤلي، وشيخ أبي عمرو بن العلاء عبدالله بن أبي إسحاق. ويبقى أنّ الحكم بالسبق لا نظمئن إليه لعدم وجود دليل تاريخي قاطع نعتمد عليه.

(١) محمد خير الطواني، الخلاف النحوي، ١٩.

(٢) لا نعلم بدقة عن أيّ كتابي عيسى بن عمر تتحدث الرواية.

(٣) القفطي، إنباه الرواة، ٢٧٦/١. وابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق

إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ٤٨٧/٣.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤٦٨/٣.

(٥) كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربيّ الأصيل، عمان، ١٩٩٤م، ٢٨.